تمهيد: تتبع البنوك سياسات ائتمانية مختلفة فيما يتعلق بنوعية القروض الممنوحة وحجمها، تعتمد هذه السياسات على مجموعة من العوامل أهما سياسة البنك المركزي،حجم الودائع والسيولة لديها وكذا نوعية هذه الودائع. كما تتبع مجموعة من المراحل والإجراءات عند تلقيها طب قروض من طرف عملائها بما يضمن لها تحقيق عوائد معتبرة وفي الوقت نفسه يقيها من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها.

❖ **أهداف المحاضرة:**

تهدف هذه المحاضرة إلى:

- التعريف بالسياسة الإقراضية للبنوك ومختلف المفاهيم المتعلقة بها.
- توضيح الإجراءات التي تتبعها البنوك عند منح القروض.
- تبيان مختلف الجوانب التي يدرسها البنك في المقترض عند تقديم طلب منح القرض.
- التطرق للضمانات التي تطلبها البنوك عند منحها للقروض.

أولا. إجراءات منح القروض المصرفية

1. **تعريف القروض المصرفية بأنها**: " تلك التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تمنح للعملاء، بموجب اتفاق بين البنك والمقترض، والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال لمدة معينة، لغرض تمويل احتياجاته في المدى القصير والمتوسط والطويل، ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض وفوائده، إما بأقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية، وقد يتم تسديد القرض دفعة واحدة عند تاريخ الاستحقاق.

- وتختلف القدرة الإقراضية من بنك لآخر، وتعتمد على عدة عوامل أهمها: مجموع الودائع، نسبة الاحتياطي النقدي والإلزامي، رأس مال البنك وقوانين البنك المركزي.
- **مفهوم الائتمان المصرفي:** هو الثقة التي يوليها البنك لمتعامل ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

2. **الفرق بين القروض والتسهيلات الائتمانية:**

- **يقصد بالقروض:** استلاف النقود سواء أكان ذلك بالدفع الفعلي أو بالتمكين منه عند اللزوم بناءا على اتفاق مسبق.
- **أما التسهيلات المصرفية:** فتشمل ما كان من قبيل الكفالات والضمانات التي قد تنتهي إلى قرض بالفعل، وقد لا تنتهي إلى شيء من ذلك.
- **وبشكل عام:** يعتبر القرض جزء من التسهيلات الائتمانية.
- **مجموعة التسهيلات الائتمانية:** تتمثل أهم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك في:

أ. **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** وهي التسهيلات الائتمانية النقدية، وتتضمن:

- الإقراض المصرفي.

- السحب على المكشوف (الحساب جاري مدين).
- خصم الأوراق التجارية.

ب. التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: وهي التسهيلات الائتمانية غير النقدية، ويقوم هذا النوع من التسهيلات على عدم تقديم تمويل مباشر للعميل، وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، وتتضمن:

- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- إصدار بطاقات الائتمان.

3.أسس منح التسهيلات الائتمانية: يجب على البنوك مراعاة التوازن بين ثلاثة عناصر لسياستها الائتمانية، وتنظيم العلاقة بين هذه العناصر، وتتمثل هذه العناصر في الربحية السيولة والأمان (الضمان).

1.3. الربحية: يعتبر أهم هدف استراتيجي للبنك، ويعتبر كمؤشر لتقييم أداء وفعالية السياسات والاستراتيجيات المصرفية، فمن خلال التوسع في الائتمان والاستخدامات طويلة الأجل تسعى البنوك لزيادة الأرباح وثروة المالكين، لكن ذلك يكون في حدود لا تعرض سيولتها للخطر.

2.3. السيولة: يقصد بها إمكانية تحويل أي أصل من أصول البنك إلى نقد بأقصى سرعة وبأقل خسارة، فالسيولة تمكن البنك من مواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة من أرصدة عملائه ومواجهة طلبات الائتمان، لأن حدوث أي تأجيل في مواجهة هذه السحوبات قد يعرض البنك لأزمة سيولة.

ويتأثر مستوى السيولة في البنك بأمرين:

- **أجل الودائع:** فكلما زادت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع زاد اطمئنان البنك، والعكس صحيح.
- **أجل التسهيلات الائتمانية الممنوحة:** كلما زادت نسبة القروض قصيرة الأجل لإجمالي القروض زادت سيولة البنك، والعكس في حالة زيادة نسبة القروض طويلة الأجل.

3.3. الأمان: يقصد به مدى ثقة البنك بأن الائتمان المصرفي الممنوح للعملاء سيتم تسديده في الوقت المحدد، نظرا لأن الموارد الذاتية (حقوق المساهمين) لا تتعدى 10% من إجمالي موجودات كثير من البنوك، والباقي كله يتمثل في الودائع التي تقوم بتوظيفها في شكل ائتمان مصرفي، مما يعرضه لمخاطر ائتمانية كبيرة في حالة عدم السداد. لذلك عليه دراسة الوضعية المالية للمقترض بشكل جيد قبل منح أي قرض.

4. فائدة القرض: هي الثمن الذي يدفعه المقترض مقابل استخدام تمويل البنك المقرض وهي نسبة مئوية.

وهناك نوعان للفائدة هما البسيطة والمركبة:

- **<u>الفائدة البسيطة</u>:** وهي الفائدة المستحقة على مبلغ القرض في زمن استحقاقه دون اعتبار فوائده المتراكمة، وتحسب وفقا للقاعدة:

$$\text{الفائدة السنوية} = \frac{\text{أصل مبلغ القرض} \times \text{سعر الفائدة} \times \text{فترة السداد}}{100}$$

- **الفائدة المركبة:** هي الفائدة المستحقة لمبلغ القرض في زمن استحقاقه مع اعتبار فوائده، أي إضافة مقدار فائدة كل فترة زمنية إلى أصل القرض. وتحسب كما يلي:
  - المبلغ الجديد= المبلغ القديم (1+سعر الفائدة)$^{\text{الفترة بالسنوات}}$

أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر فائدة القروض[1] هي:

- سعر الفائدة المعلن من طرف البنك المركزي.
- أسعار الفائدة السائدة على الودائع بين البنوك.
- الفترة الزمنية للقرض (تاريخ استحقاقه).
- الوضع الاقتصادي العام للدولة.
- مستوى الطلب العام على القروض وحجمها.
- نسبة القروض الممنوحة بالمقارنة مع الودائع.

4.معايير منح القروض (آليات أو نماذج تقييم مخاطر الائتمان المصرفي): تحتاج عملية اتخاذ قرار منح القرض من البنك إلى تقييم مجموعة من العوامل المؤثرة في هذا القرار (عملية تحليل الإقراض)، وذلك لتقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك، والتي تعوق قدرة المقترض على سداد القروض الممنوحة خلال الفترة المتفق عليها.

1.4.نموذج 5C's: مفهوم **الجدارة الائتمانية** أحد المبادئ المستقرة التي يجب توفرها في العميل، ويطلق عليها 5C's وهي:

- ✓ **شخصية المقترض *Character*:** فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة وحريص على الوفاء بالتزاماته في الأوساط المالية، كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب الحصول على دعم البنك له. وقياس هذا العامل يكون من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من محيطه العملي والعائلي.
- ✓ **القدرة على السداد *Capacity*:** وتعني قدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض والفوائد والعمولات والمصروفات، وذلك من خلال معرفة تعاملاته المصرفية السابقة وتفاصيل مركزه المالي، وكذا المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية للعميل.
- ✓ **رأس المال *Capital*:** والذي يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، وهو الضمان الإضافي في حال فشل العميل عن التسديد، فكلما كان رأس المال كبيرا كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح.
- ✓ **الضمانات *Collaterals*:** يقصد بها مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون حتى يسدد قيمة القرض. ويمكن أن يكون هذا الضمان:

[1] - يعتبر سعر الليبور (معدل الفائدة المعروض من طرف البنوك في لندن) من أشهر أسعار الفائدة المستخدمة في حساب الفوائد على القروض على مستوى العالم. (وتم في أغلب دول العالم استخدام معدلا مشابها للايبور كمؤشر لتسعير فائدة القروض بين بنوكها، فنجد مثلا السايبور في سنغافورة وبعض دول شرق آسيا، و كايبور في مصر والآيبور في الإمارات المتحدة وغيرها.

- **الضمانات المعنوية:** هي عبارة عن تعهد المقترض بتنفيذ التزام أو شرط معين، وهذا النوع من الضمان يعتبر ضمانا إضافيا اتجه الدائن (البنك). **ومن أمثلة ذلك:** التعهد بالاستثمار في نشاط محدد، التعهد برفع رأس المال، التعهد بإعادة استثمار أرباح نهاية السنة...وغيرها.
- **الضمانات الشخصية:** هي عبارة عن عقد يتعهد بموجبه شخص ثالث بتسديد مبلغ الدين إذا لم يقم المدين بذلك، ويمكن أن يأخذ هذا النوع من الضمانات الأشكال التالية:
  - **الكفالة:** وهي عبارة عن تعهد يقدمه شخص يسمى الكفيل بالتزامه بدفع مبلغ محدد نيابة عن المدين (المكفول) إذا لم يلتزم هذا الأخير بالتسديد عند تاريخ الاستحقاق، ويكون الكفيل شخص طبيعي أو معنوي.

ويمكن التفرقة بين نوعين من الكفالة:

- ✓ **الكفالة البسيطة:** حسب المادة 647 من القانون المدني الجزائري: يجوز كفالة المدين بغير علمه، ويجوز رغم معارضته. ولا تجوز هذه الكفالة أكبر مما هو مستحق على الدين.
- ✓ **كفالة التضامن:** حسب القانون المدني الجزائري إذا تعدد الكفلاء في دين واحد وكانوا متضامنين فكل كفيل مسؤول عن الدين كله، وهو مطالب بالتسديد في حالة ما طلب الدائن ذلك.

  - **الضمان الاحتياطي:** هو تعهد شخصي بدفع مبلغ الدين نيابة عن المدين في حالة عدم السداد، وذلك من خلال التوقيع على الورقة التجارية، حيث يكون الموقع على الورقة التجارية ملزم بنفس الكيفية التي يلزم بها المدين، وتتمثل الأوراق التجارية التي يسري عليها هذا النوع من الضمان في: السند لأمر، السفتجة والشيكات. **فهو شكل من أشكال الكفالة لكنه متعلق بالأوراق التجارية.**
  - **خطاب الضمان:** هو شكل من أشكال الكفالة يقدمه بنك يضمن فيه زبونه أمام بنك آخر أو مدين آخر.
  - **تأمين القرض:** يكون عادة في المبادلات الدولية، حيث تتولى شركة تأمين ضمان الزبون على قرض.

- **الضمانات العينية (الحقيقية):** وهي أشياء عينية يقدمها المقترض للبنك في شكل رهن، ومثال ذلك الأوراق المالية، الأوراق التجارية، الأراضي، المباني، بضائع، محاصيل، عتاد ومعدات.

✓ **الظروف المحيطة *Conditions*:** أي دراسة مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. **ويقصد بالظروف العامة** المناخ الاقتصادي العام في المجتمع والإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل في إطاره المؤسسة طالبة التمويل (التشريعات النقدية والجمركية وتشريعات أنشطة التجارة الخارجية. **أما الظروف الخاصة** فترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجاته، دورة حياة منتجه، شكل المنافسة وغيرها.

2.4. نموذج السمات الستة 6C's: وهو يضيف للعناصر الخمسة السابقة **عنصر الرقابة** الذي يعني: قدرة مدراء الشركة على إدارة مخاطر الأعمال، وذلك من خلال امتلاك الحس السليم لاتخاذ القرارات.

3.4. نموذج 5PS: هناك خمسة عناصر تعتمد عليها إدارة الائتمان في البنك في اتخاذ القرار الائتماني، وتتمثل في:

أ. نوع العميل *people*: ويعني تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته.

ب. الغرض من الائتمان*Purpose*: والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة المصرف وصلاحياته.

ج. القدرة على السداد *Payment* : أي قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده في الموعد المتفق عليه.

د. الحماية *Protection*: أي اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وذلك من خلال تقييم الضمانات المقدمة من العميل.

و. النظرة المستقبلية *Perspective*: أي اكتشاف حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء داخلية أم خارجية.

3.4. نموذج PRISM: يعكس هذا النموذج جوانب القوة والضعف لدى العميل في التحليل الائتمان، ويحوي العناصر التالية:

أ. التصور*Perspective*: ويقصد بالتصور الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة هي القدرة على:

-تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحة الائتمان.

- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل.

ب. القدرة على السداد *Repayment*: ويعني تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفائدته خلال الفترة المتفق عليه، ويتم التركيز هنا على المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات.

ج. الغاية من الائتمان *Intention or Purpose* : بمعنى تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل والقاعدة أن الغاية من الائتمان يجب أن تكون عنصر ا "أساسيا " عند منح الائتمان.

د. الضمانات *Safeguards* : وهو تحديد الضمانات التي تقدم للمصرف ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهه احتمالات عدم القدرة على السداد، ويمكن أن تكون الضمانات داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية.

و. الإدارة *Management*: تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري يشمل:

- العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله، تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان وتحديد ما إذا كان العميل يتسم بتنويع منتجاته أم لا.

- الإدارة : ومن خلالها يتم التعرف على الهيكل التنظيمي للعميل ، السيرة الذاتية لمدراء الأقسام وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

4.4. نموذج L.A.A.P : ويتكون من عدة عناصر هي:

أ. السيولة*Liquidity* **:**سيولة العميل تعود إلى قدرته على تسديد التزاما ته قصيرة الأجل عند استحقاقها وهناك مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدم في هذا المجال مثل نسبة السيولة، نسبة السيولة السريعة ورأس مال العامل.

ب. النشاط *Activity*: بمعنى مبيعات أكثر تتطلب تمويل اكبر، إما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية، وهناك عدة مقاييس يمكن استخدامها في هذا المجال منها:

- دوران الذمم المدينة = المبيعات/ الذمم المدينة.
- معدل فترة التحصيل = الذمم المدينة / المبيعات ×360.
- دوران المخزون = المبيعات / المخزون.
-دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول.

ج. الربحية *Profitability*: بمعنى أن الأرباح المناسبة هي التي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للعميل وهناك عدة مقاييس يمكن استخدامها في هذا المجال منها:

- العائد على الأصول) الاستثمار = (صافي الدخل / مجموع الأصول).
- هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات.
- العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

د. الإمكانيات *Potentials*: إن إمكانيات الشركة (العميل) يمكن التنبؤ بها في المستقبل، وذلك بفحص قدرة الإدارة والموارد البشرية والموارد المالية.

5.4. نموذج 18C's :بعتبر هذا النموذج مزيج من عوامل النماذج السابقة، بالإضافة لبعض العوامل الجديدة، حيث يعرض ثمانية عشر عاملاً لتحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين وهذه العوامل هي:

أ. الشخصية / الثقافة *Character/ Culture*: وتتضمن تقييم سلامة المقترض أو قطاع الصناعة الذي يعمل ضمنه وتقييم المخاطر.

ب. الأهلية *Competence*: ويتضمن دراسة القدرة على طرح منتج جديد محدد والقدرة على تحقيق الأرباح .

ت. استمرارية الإدارة *Continuity of Management*: وتعني توفر الضمانات الكافية للحماية ضد حالاتفقدان الأشخاص الرئيسين في الجهة الممولة.

ث. القانون الأساسي للشركة *Corporate Constitution* : أي أن يكون هيكل الشركة واضحاً.

ج. الزبائن والمنافسة *Consumer &Competition* :ويشمل تقدير الأسواق والظروف السائدة.

ح. ضبط التكاليف الإضافية والنقد *Controls Over Costs and Cash*: وهي القضايا الرئيسة التي تظهر في حال عدم نمو المبيعات أو تراجعها.

خ. **القدرة على التعاقد*Capacity to Contract*:** يجب أن يكون هناك تنويع كافٍ للأعمال لمواجهة حالات انكشافها (فشل نشاط أو أكثر من أنشطة المشروع).

د. **مصداقية الحسابات *Creditability of Accounts*:** يجب أن تتوفر الموثوقية في الحسابات المدققة، وأن تكون سهلة التفسير وأن توفر الوضوح.

ذ. **السبب أو الغاية ومدة القرض*Cause or Purpose & Term of Loan*** : وينطوي على دراسة المخاطر المرافقة لمنح القرض وفيما إذا كان واقعياً.

ر. **رأس المال الإجمالي المطلوب*Capital Required in Total* :** وهو ما يقضي باتباع منهجاً حذرًا لتقدير التكاليف.

ز. **مساهمة البنك في رأس المال*Capital Contribution of the Bank* :** ويتضمن الأموال المتاحة التي ستكون خاضعة لالتزامات البنوك اتجاه القطاعات المختلفة، والحد الأقصى الذي سيتم إقراضه لمقترض وحيد، ومستوى حقوق الملكية الماثل لدى المقترض.

س. **المساهمة في أرباح البنك*Contribution to Bank Profits*:** فكلما ازدادت المخاطر ارتفع معدل الفائدة العائدة للبنك وهو ما يتطلب إعداد التنبؤات.

ش. **الالتزام *Commitment*:** وهو ما يقتضي توضيح مدى توفر الالتزام لدى المقترضين لتقييم احتمالات السداد.

ص. **الطوارئ *Contingencies*:** ينبغي لجداول السداد أن تشمل جميع الاحتمالات بما في ذلك الالتزامات الطارئة.

ض. **التنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية *Comprehensive Cash flow Projections* :** ويجب أن يوضح المخاطر ,وأن يثبت قدرة المقترض على سداد كل القروض.

ط. **التجارة الحالية *Current Trading* :** وهو ما يتطلب دراسة قدرة الإدارة على تحقيق ذلك.

ظ. **ظروف التراجع *Conditions of Drawdown*:** ينبغي أن ينصب التركيز على التأكد من اكتمال الضمانات قبل سحب الأموال.

ع. **استمرارية التعاقد *Continuing Covenants*:** أي أن المقترضين سيحتاجون إلى إثبات قدرتهم على تأدية عهودهم تجاه قضايا معينة كالربحية والسيولة بشكل مستمر.

ويمكن تلخيص مختلف النماذج المقترحة لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل في الجدول التالي:

عدد العوامل	3C's	4C's	5C's	6P's	PRISM	6C's	7C'S	8C's	9C's	18C's
1	الشخصية	الشخصية	الشخصية	العميل	الإدارة	الشخصية	الشخصية	الشخصية	الشخصية	الشخصية/الثقافة
2	رأس المال	رأس المال	رأس المال	الغاية	الغاية	رأس المال	رأس المال	رأس المال	رأس المال	الأهلية
3	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	السداد	استمرارية الإدارة
4		الظروف	الظروف	النظرة المستقبلية	النظرة المستقبلية	الظروف	الظروف	الظروف	الظروف	القانون الأساسي للشركة
5			الضمانات	الحماية	الضمانات	الضمانات	الضمانات	الضمانات	الضمانات	الزبائن والمنافسة
6						الرقابة	التغطية	الالتزام	الثقافة	ضبط التكاليف الإضافية والنقد
7							التدفق النقدي	التدفق النقدي	التعويض	القدرة على التعاقد
8								الائتمان	التنافسية	مصداقية الحسابات
9									القرب	الغاية
10										رأس المال المطلوب
11										مساهمة البنك في رأس المال
12										المساهمة في أرباح البنك
13										الالتزام
14										الطوارئ
15										التنبؤ بالتدفقات النقدية
16										التجارة الحالية
17										ظروف التراجع
18										استمرارية التعاقد

5. إجراءات منح القروض: هناك خطوتين أساسيتين هما:

1.5. تقديم ملف طلب القرض من الزبون: ويشمل الملف أساسا:

- طلب خطي موقع يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه.
- القوائم المالية (الميزانيات وجدول حسابات النتائج) لثلاث أو خمس سنوات سابقة (حسب قواعد عمل كل بنك).
- دراسة الجدوى أو الدراسة التقنية – الاقتصادية للمشروع المراد تمويله (دراسة تفصيلية).
- نسخة من السجل التجاري.
- وثائق إبراء الذمة اتجاه مصلحة الضرائب.
- عقد الملكية أو عقد إيجار المحل.
- الضمانات المقترحة.

2.5. الفحص الأولي للملف: بعد استلام البنك الملف (مصلحة القروض)، يقوم بالتأكد من شموله لكل الوثائق المطلوبة، وكذا موافقته لشروط ومعايير الإقراض المعتمدة في البنك.

3.5. دراسة طلب ملف القرض من طرف البنك: تشمل هذه الدراسة الجوانب التالية:

- ✓ **شخصية الزبون:** ويقصد بها مكانته في نظر البنك، وسمعته ومكانته في السوق.
- ✓ **تحليل المركز المالي للزبون:** وهي تحليل الوضعية المالية لطالب القرض والتأكد من ملاءته المالية وقدرته على السداد، وذلك بالتركيز على:
  - حساب مختلف أنواع رأس المال العامل.
  - نسبة التمويل الذاتي.
  - نسب السيولة.
  - نسب الاستقلال المالي.
  - نسب الربحية.
- ✓ **دراسة جدوى المشروع:** والتي تتضمن ثلاثة جوانب هي:
  - الدراسة التسويقية: حجم الطلب.
  - الدراسة الفنية. – الدراسة المالية.
- ✓ **المقابلة والمعاينة** مع صاحب المشروع، للاستفسار حول المشروع ومعاينة مقره والمساهمات العينية فيه.
- ✓ **الضمانات:** التي يطلبها البنك مقابل منح القرض، والتي قد تكون عينية أو شخصية.
- ✓ **التفاوض مع الزبون:** على مدة القرض، جدول السداد، الأقساط وغيرها.

4.5. اتخاذ قرار الإقراض: تتويجا للخطوات السابقة يتخذ مدير البنك قرار منح القرض.

5.5. صرف مبلغ القرض: بعد إبرام عقد القرض بين البنك والعميل، يتم تقديم مبلغ القرض إما دفعة واحدة أو على دفعات.

6.5. متابعة القرض: والتي تتعلق بأقساط وتواريخ السداد ومتابعة المشروع الممول من البنك بموجب هذا القرض.

7.5. تحصيل القرض: سواء على أقساط أو دفعة واحدة، وبعد التحصيل الكلي يتم غلق ملف القرض وحفظه.

مراحل صناعة القرار الائتماني:

مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني:

- الاستعلامات.
- التناول المبدئي لطلب الاقتراض ويتضمن معلومات أولية عن العميل (وظيفته، دخله، حساباته للبنك أو البنوك الأخرى المتعامل معها، معلومات حول السكن المراد محل الاقتراض، الضمان المقدم كرهن عقاري،

المرحلة التمهيدية لصناعة القرار الائتماني ⟹

مرحلة تكوين القرار الائتماني ⟹

مرحلة اتخاذ القرار الائتماني:
- تحديد المخاطرة الائتمانية لطلب القرض.
- ضوابط مواجهة هذه المخاطر.
- قياس المخاطرة الائتمانية.
- تقييم الجدارة الائتمانية.
- صياغة القرار الائتماني.

مرحلة ترجمة القرار الائتماني عمليا ⟹

مرحلة ما بعد اتخاذ القرار الائتماني:
- السيطرة على الضمانات.
- استخدام التسهيلات الائتمانية.
- المتابعة الميدانية والمكتبية لاستخدام التسهيلات للغرض الممنوح له.

ثانيا. سياسات الإقراض (الائتمان)

1. تعريف السياسة الائتمانية للبنك: هي عبارة عن مجموعة الأسس والمعايير التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة، التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان المصرفية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وتوفير عوائد مناسبة للبنوك بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة.

كما يمكن تعريفها أنها: مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض ومتابعتها وتحصيلها.

2. العوامل المؤثرة في سياسات الإقراض بالبنوك: تتمثل أهم هذه العوامل في:

1.2. سياسات السلطات النقدية: والتي تؤثر على نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك من البنوك، وما يستخدمه البنك المركزي من أدوات الرقابة على الائتمان الكمية والنوعية.

2.2. حجم رأس المال وحقوق الملكية: والذي يؤدي دورا هاما في القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، وعنصر الأمان للمودعين وغيرها.

3.2.حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها: والتي تؤثر بشكل مباشر في حجم القروض الممنوحة ونوعيتها.

4.2. تكلفة الموارد: ويقصد بها بشكل خاص تكلفة الودائع (معدل الفائدة على الودائع) والعمولات والتي تؤثر على تكلفة القروض.

5.2. حجم الأصول المطلوبة لتشغيل البنك: ويقصد بها حجم الأصول الثابتة والأصول الأخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل (المباني، الأثاث...)، والتي تؤثر على حجم الموارد المتاحة للإقراض.

6.2. احتياجات السيولة في الأجلين القصير والطويل: فكلما زاد الاحتفاظ بالسيولة (أذون خزانة، أوراق مالية حكومية، نقود...) يقل حجم الأموال المتاحة للإقراض.

7.2. مقدرة وخبرة القائمين على الائتمان والإقراض في البنك: وذلك في مختلف مجالات وأنواع الإقراض، كالإقراض العقاري، الاستهلاكي وغيره، هذه الخبرة تؤثر على سياسة الإقراض للبنك وتوجهاتها.

8.2. موقع البنك: ويقصد به موقعه الجغرافي، حيث يؤثر نوعية نشاط المنطقة التي ينشط فيها البنك على نوعية القروض الممنوحة.

3. عناصر الخطر في السياسة الائتمانية

قد تتضمن السياسة الائتمانية للمصرف العديد من عناصر الخطر الكامنة فيها ويرجع لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

أ- جمود السياسة الائتمانية للمصرف وعدم مسايرتها للمتغيرات وخاصة:

- تعليمات البنك المركزي.
- المنافسة الشديدة التي ي تعرض لها المصرف.
- ظروف العولمة وعدم التكيف مع مقتضياتها.
- ثورة الاتصالات وعدم الاستفادة منها فى معاملات المصرف.
- عدم تحول المصرف إلكترونيا.
- ظروف الدولة والدول المجاورة اقتصاديا وسياسيا.

ب. التشدد الغير المبرر في كل أو بعض ما يلي:

- شروط منح الائتمان.
- طلب الضمانات.

ج. عدم ملائمة السياسة الائتمانية لظروف السوق المحل الإقليمي والدولي.

د. التساهل الكبير في شروط منح الائتمان وفى التحصيل وفى طلب الضمانات ،مما يجذب متعاملين غير جيدين ويؤدى إلى الزيادة مخاطر عدم السداد.

ه. الإهمال في وضع المعايير وخاصة معايير السقوف الائتماني، ومعايير الضمانات التي يتم قبولها خاصة في القروض طويلة الأجل، مما يؤدى إلى مخاطر كون هذه الضمانات غير كافية، أو إلى مخاطر عدم القدرة على الاستفادة منها كما يجب عند نشوء الحاجة إلى ذلك .

و. الإهمال في النص على أساليب واضحة لمتابعة القروض الحالية وأوضاع المقترض وسمعته وخاصة في الإقراض طويل الأجل.

خاتمة: السياسة الإقراضية للبنك هي حجم ونوعية القروض التي يمنحها البنك لعملائه بشكل عام، وتتوقف على مجموعة من العوامل أهمها سياسة السلطة النقدية، حجم الودائع ونوعيتها

وغي ذلك، وتتبع البنوك لمنح هذه القروض مجموعة من الإجراءات تتمثل أساسا في تقديم طلب القرض من طرف العميل، الفحص الأولي للملف، دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك، اتخاذ قرار الإقراض، ثم صرف مبلغ القرض وتحصي القرض حسب الاتفاق. ويقوم البنك قبل منح القرض بدراسة العميل من مجموعة من الجوانب حددتها نماذج متعددة أهمها نموذج C ,s5 نموذج السمات الستةC ,s6 نموذجPS5 نموذج PRISM.